

# هادي يدفع باتجاه قيام سلطتين

«أنصار الله» للجنوبيين: لا تجعلوا مدنكم مسرحاً للمؤامرات الأميركية والسعودية



استبدل هادي حرس القصر الرئاسي في عدن بحرس خاص واللجان الشعبية (أف ب)

الشعوب، وأن قراراته تخدم القوى الخارجية التي لديها مواقف عدائية من «ثورة 21 أيلول». وتوقع القحوم ألا يصدر أي قرار عن البرلمان بخصوص رسالة هادي، مؤكداً أن الشعب قد تجاوز هادي، وهو (الشعب) ماضٍ في تحقيق الخطوات التي نص عليها الإعلان الدستوري. ونصح القحوم أبناء الجنوب ألا يسمحوا لتلك القوى التي تحركها قطر والسعودية وأميركا بالتحرك «لتضييع قضيتهم وجعل مناطقهم مسرحاً للمؤامرات».

ويوم أمس، عبر جنوبيون عن موقف مغاير لما تظهره بعض وسائل الإعلام الخليجية، حيث خرجت تظاهرات متفرقة في عدن وبعض المدن والمحافظات الأخرى، «الرفض استخدام الجنوب ساحة للصراع»، وشهدت هذه التظاهرات إحقاقاً لصور هادي. في هذا السياق، تؤكد الناشطة هادي في «الحراك الجنوبي»، منى العمودي، أن الجنوبيين تفاعلاً بدايةً بوصول هادي إلى عدن يوم السبت الماضي، ظناً منهم أنه سيعمل الانفصال على الفور، مستدركةً بالقول إن أبناء الجنوب استأثروا من تجاهل هادي لقضيتهم، وطالبوه بالإقامة في الجنوب كأحد أبنائه فقط، من دون القيام بأي عملية سياسية أو محاولة نقل صراع صنعاء إلى عدن. وفيما أشارت العمودي إلى تمسك الجنوبيين بمطالبهم بالاستقلال، أكدت أن هادي

يتجه اليمن بخطى متسارعة إلى قيام سلطتين، واحدة في صنعاء وأخرى في عدن حيث اتخذ عبدربه منصور هادي يوم أمس قرارات تنفيذية، ما يرفع من منسوب تحديده لـ «أنصار الله» التي أعلنته هاربا من العدالة وفاقداً للشرعية

## صنعاء - علي جازر

بدأ التحدي بين جماعة «أنصار الله» والرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي يأخذ منحى أكثر جدية، في ظل إصرار هادي وما يمثله من نفوذ إقليمي في الداخل اليمني، على الماضي حتى النهاية في الصدام مع الجماعة؛ فبعد الرسالة التي وجهها إلى البرلمان لسحب استقالته من منصب الرئاسة، أكدت «اللجنة الثورية» التابعة لـ «أنصار الله» أن هادي فاقد لأي شرعية، قبل أن تصدر قراراً بإحالة هادي إلى النيابة العامة، محذرة من تعامل مؤسسات الدولة معه بصفته رئيساً للجمهورية، وهو ما يندرج بنشوء سلطتين تنفيذيتين في البلاد، إحداهما في عدن والأخرى في صنعاء، خصوصاً أن هيئات تابعة لهادي أعلنت من عدن، أمس، تعيينات عسكرية وأمنية.

في هذا الوقت، يزداد الضغط على الحوثيين من الخارج أيضاً، حيث أصدر مجلس الأمن قراراً بتمديد العقوبات التي تستهدف الرئيس السابق علي عبدالله صالح واثنين من قيادات الجماعة. وفي خطوة تظهر

## تقرير

## نتنياهو «فرح» للإدانة الأميركية للسلطة

سلعة يزيد سعرها على 8000 شيكل (2000 دولار) اعتباراً من النصف الثاني للعام الجاري، وهو ما قد يؤدي إلى انتقال فائض في عملة الشيكل إلى السوق الفلسطينية لتصبح بلا قيمة هناك، وفي المحصلة سيؤثر في الحالة الاقتصادية الفلسطينية بصورة سلبية. هكذا يبدو قرار الحكومة الإسرائيلية احتجاز أموال الضرائب «أقل المصائب» رغم أضراره المباشرة كعجز السلطة عن إيفاء الرواتب لموظفيها في غزة والضفة بصورة كاملة ومنظمة، علماً بأن الضرائب التي تجبها تل أبيب تمثل 70% (175 مليون دولار) من موازنة رام الله. السلطة، التي أبلغت أمس أن إسرائيل لن تحول أموال الضرائب عن شباط الجاري، أعربت عن «خيبة أملها الكبيرة» إزاء الحكم الأميركي. وقالت حكومة التوافق، في بيان أمس، إن الحكم «تجاهل سوابق قانونية حددتها محاكم أميركية مراراً، بما في ذلك حكم صدر الأسبوع الماضي على يد القاضي الفدرالي في العاصمة واشنطن، يقر بأن الجهات المحلية ليست جهة الاختصاص المناسبة لمثل هذه القضايا». وأعلنت «التوافق» أن «الجهات الفلسطينية المختصة في منظمة التحرير والسلطة ستقوم باستئناف هذا القرار»، معربة في الوقت نفسه عن «ثقتها بالنظام القضائي الأميركي» على اعتبار أن القضية «ليست سوى محاولة إسرائيلية لاستغلال النظام القانوني في الولايات المتحدة».

الجنايات الدولية». وبعد خمسة أسابيع من المناقشات و12 ساعة من المداولات على يومين، أدانت هيئة المحلفين (الاثنين)، السلطة ومنظمة التحرير، بالمسؤولية عن دعم ست هجمات أدت إلى سقوط 33 قتيلاً و390 جريحاً. وأدانتهما بالإجماع بـ25 تهمة منفصلة، وذلك بناءً على قضية رفعتها 11 عائلة طالبت بتحميل السلطة والمنظمة المسؤولية عن دعم الهجمات التي شنها عناصر من حركة «حماس» وكتائب شهداء الأقصى (فتح)، على أن بعضهم كان يتلقى رواتب من الجهتين المرفوعة ضدهما الدعوى. وفيما قد يتضاعف هذا المبلغ ألباً إلى ثلاث مرات في إطار القوانين الأميركية لمحاربة الإرهاب، أي إلى أكثر من 655 مليون دولار، فإن السلطة التي قررت إسرائيل الاستمرار في وقف تحويل الضرائب إليها للشهر الثالث على التوالي، تواجه عدة مخاطر. أول هذه المخاطر أن إدخال رام الله إلى «خانة دعم الإرهاب» يهدد بتقليص حجم التحويلات المالية للفلسطينيين بعملة الدولار عبر البنوك العالمية، بناءً على اتفاقية الإرهاب. هذا يرتبط أيضاً بالخطر الثاني المتعلق بقضية البنك العربي، فالأخير متهم بدعم «حماس»، وينتظر قراراً في قضيةه خلال تموز المقبل. ومع أن البنك العربي مرخص في الأردن، لكن لديه فروع كثيرة في فلسطين، وخاصة الضفة المحتلة. ويزيد اختصاصيون على ذلك أن بنك إسرائيل قرر منع المستهلك الإسرائيلي من الشراء بالـ«كاش» لأي

بين ترحيب إسرائيلي وخيبة أمل فلسطينية، جاء قرار محكمة أميركية بتغريم السلطة الفلسطينية (ومعها منظمة التحرير) بأكثر من مئتي مليون دولار تعويضاً لسقوط قتلى أميركيين في ست هجمات منفصلة وقعت في الأراضي المحتلة بين عامي 2002 و2004. فعلى الجانب الإسرائيلي، رحب رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، بقرار هيئة محلفين في محكمة في نيويورك الطلب من رام الله دفع تعويضات لضحايا أميركيين قدرت بنحو 2,18,5 مليون دولار (25 مليوناً لكل أميركي أصيب أو فقد)، وهو ما رأى فيه نتنياهو «وصمة إرهاب» على السلطة التي تناقش «بطلبها الانضمام إلى محكمة

لم تصف رام الله من «حصار أموال الضرائب» الذي يستمر للشهر الثالث، حتى تلقت حكماً قضائياً أميركياً، بتغريمها 218 مليون دولار، لمصلحة عائلات أميركية تضررت من عمليات المقاومة قبل عشر سنوات

تحديات اقتصادية ومالية تواجه السلطة وتهدد بانهيار السوق (أي بي ايه)



## قيادات من «الإصلاح» عادت إلى عدن بعد فرارها في أيلول الماضي

بعد الأزمة وتأثيرها الإقليمي والدولي، أشار وزير الخارجية الأميركي جون كيري، يوم أمس، إلى أن «الدعم الإيراني للحوثيين ساهم في سيطرتهم على اليمن وأنهيار الحكومة فيه». لكن كيري استدرك في حديث أمام الكونغرس، قائلاً إن «الإيرانيين فوجئوا بالأحداث التي جرت ويأملون إجراء حوار». وفي ظل مؤشرات على انقسام سيطول، وربما قد يصل إلى استنساخ النموذج الليبي لجهة قيام سلطتين في البلاد، أعلنت «اللجنة الثورية» أنها تتابع «التحركات المشبوهة للمدعو عبد ربه منصور هادي، الفاقد للشرعية ولاي تصرف كرئيس للجمهورية اليمنية». وحذرت في بيان «كل من يتعامل معه بصفة رئيس دولة وينفذ أوامره من موظفي الدولة ومسؤوليها وبعثاتها الدبلوماسية كافة، تحت طائلة تعرضهم للمساءلة القانونية». واعتبرت الجماعة هادي هارياً من العدالة، داعية «الدول الشقيقة والصديقة إلى احترام خيارات الشعب اليمني وقراراته وعدم التعامل مع المدعو هادي».

وفي وقت أصدر فيه مجلس الأمن قراراً جديداً نص على تمديد العقوبات على الرئيس السابق علي عبدالله صالح وقبائدين اثنين في «أنصار الله» كان قد أصدره قبل أشهر عدة تحت الفصل السابع، قللت الجماعة من أهمية القرار الدولي، ووصفته بأنه «لا يؤثر في ثورة الشعب اليمني». وقال عضو المجلس السياسي في الجماعة، علي القحوم، في حديث إلى «الأخبار»، إن موقف مجلس الأمن ليس جديداً، معتبراً أن هذا المجلس لا يتحرك في مصلحة